ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر V°18 / N°1 / Juin 2022

دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية و البلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2020)

Econometric Study of the Impact of PSD and PCD on Economic Growth in Algeria during the Period (1980-2020)

بومدين محمد [1]

استاذ محاضر /مخبر الرجال و المنظمات / **جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**

boumediene.ahmed65@mail.com

تاريخ الاستلام :2022-02-01, تاريخ القبول:2022-03-29, تاريخ النشر:06.06.2022

الملخص:

الهدف من هده الورقة البحثية هو محاولة دراسة تأثير الاستثمار العام (المعبر عنه من خلال برامج التنمية البلدية (PCD)والبرامج القطاعية اللامركزية ((PSD على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل .تضمنت بيانات الدراسة الفترة 1980–2020 .لهذا السبب ، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي .ARDL أظهرت النتائج التجريبية وجود توازن طويل المدى وقصير المدى بين متغيرات الدراسة وأن البرامج القطاعية اللامركزية كانت العامل الرئيسي المؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الحكومي برامج التنمية البلدية و القطاعية اللامركزية ، النمو الاقتصادي نموذج الانحدار الذاتي

تصنيف JEL: O40، O15

Abstract:

The aim of this paper is to try to examine the impact of public investment (expressed by communal development programs (PCD), The Sectoral development Plan (PSD).) to economic growth rates in Algeria in the short and long term. The study data included the period 1980 -2020. For this reason, the ARDL self-regression model was used. The empirical results showed that there was a long-term and short-term balance between the variables of the study and that PGDP was the main factor influencing The Sectoral development Plan in the long and short term.

Keywords: public investment, (PCD, (PSD), economic growth, ARDL approach
JEL Classification Codes: .O15 ،O40

---

[1] **المؤلف المراسل**

مقدمة:

من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين المفكرين الاقتصاد باختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم ، تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وذلك من خلال تسخير مختلف أدوات السياسات الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،خاصة تلك الأدوات السياسة الاقتصادية التي صاغها (Kaldor)ضمن ما يعرف بالمربع السحري والتي تتمثل في : تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل(محاربة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار.(محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، و الدور الذي تلعبه النفقات من خلال وظائفها الثلاث التي يجب مراعاتها و من بينها التخصيص الأمثل للموارد حسب(Mus grave1959) بالإضافة إلى تأثيرها المتواصلة في ظل سياسية متكاملة وفق مجموعة من الآليات و الضوابط من اجل تحقيق أهم الأهداف المرجوة .

و الجزائر كغيرها من الدول التي تتميز بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات تأثرت بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت خلال فترة السبعينات و بداية الثمانينات على مداخيل المحروقات من خلال سياسة إنفاق توسعية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ، ثم بعد ذلك تراجعت هذه السياسة بعد تراجع أسعار البترول واندلا ع أزمة الدين التي انطلقت من المكسيك عام 1982 وعمت معظم البلدان النامية، مما جعلها مضطرة للخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، وساهم في ضرورة القيام بإصلاحات مست مختلف القطاعات الاقتصادية ، منها إصلاح هيكل النفقات العامة و اتخاذ عدة إجراءات في هدا المجال خلال الفترة 1990-1999، و لكن منذ بداية الألفية الثالثة شهد الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية تطورات هامة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الدخل الوطني نتيجة المستجدات التي عاشها المحيط الاقتصادي العالمي كالتغيرات المفاجئة في أسعار البترول ،حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في الإيرادات أدت بدورها إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة ،مما مهد إلى عقد برامج انفاقية تنموية ضخمة على المستوى الوطني و المحلي على غرار برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2001-2009 ثم البرنامج الخماسي 2010-2015 بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي باعتماد ات مالية هامة في حدود 350 مليار دولار. ومن هذا المنطلق نسعى في إطار هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي بشقيه القطاعي والبلدي على معدل نمو الدخل الفردي في الجزائر ؟**

1. الخلفية النظرية للدراسة

سيتم التطرق إلى شرح المفهوم النظري للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المفاهيم و بعض الاتجاهات الفكرية المفسرة لها في حدود دراستنا

- **مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي:** تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فالبعض يعرفها على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي .أما النمو الاقتصادي فيعرف على أنه" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]
- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** عرفت أدبيات الأمم المتحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة ، و كما يعرف

[2] عجيمية محمد عبد العزيز 2006 التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ص73

تكوين رأس المال الثابت بأنه ذلك الجزء من القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة والموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد كالآلات والأبنية والإنشاءات ووسائط النقل[3]

- **المخططات القطاعية وبرامج التنمية البلدية** : تعود برامج القطاعية غير الممركزة إلى سنة 1973 بمناسبة صدور المرسوم 136/73 المتضمن لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار بفائدة الولايات، هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه ، أما المخططات البلدية للتنمية أنشئت بموجب المرسوم 136/73 المتعلق بشروط و انجاز المخططات البلدية للتنمية ، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية ، ودلك بتكملة النشاط المشروع فيها في إطار المخططات الغير الممركزة من طرف الولاة، وفي إطار الادخار الإجمالي التي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة .
- **الإنفاق عند Richard Mus grave**: لقد قام هدا الأخير بإجراء عدة دراسات بهدف التوصل إلى افتراضات محددة معتمدا على سلاسل زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة 1890-1963 ، خلصت هده الدراسات على مجموعة من النتائج قادته إلى استنتاج مهم مفاده أن الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبء النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام ، و هدا راجع إلى افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.
- **إستراتيجية الدفعة القوية لروزنشتين رودان(Big - Push) :** ترى هذه الإستراتيجية في انه هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، مما يمكن اقتصادها بعد ذلك من النمو بخطى منتظمة ومتزايدة معتمدا على قوته الذاتية التي تحققت له بفعل هذه الدفعة القوية .وبذلك تتحقق المعاملة الصعبة للتنمية وهي كيفية زيادة الإنتاج (العرض) وزيادة الاستهلاك (الطلب) وزيادة الادخار (الاستثمار) والسيطرة على الانفجار الديمغرافي في آن واحد. بموجب هذه الإستراتيجية على الدولة ضرورة تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها. في حين أن كلاً منها على انفراد لم يكن يملك مثل هذه الجدوى. حيث ذهب " روزنشتين – رودان " إلى أن " الدفعة القوية " تمليها أربعة اعتبارات أساسية هي : عدم قابلية بعض دوال الإنتاج (العرض و الطلب) للتجزئة و الوفورات الخارجية و عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.
- **نماذج النمو الداخلية:** بشكل عام، بعد ظهور نماذج النمو النابعة من الداخل والتي ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، اهتمت بالمتغيرات التي أهملتها النماذج الكلاسيكية والتي تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي في المدى الطويل كالتعليم والمعرفة والابتكار والبنية التحتية... ، والتي لا تتأتى إلا من خلال إنفاق حكومي

[3] رتيعة, محمد بوعزة زياد .(2019) .استخدام نموذج ARDLلقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت .*مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد / 09العدد* 72

يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل، من هنا نجد أن P. Römer ركز على أهمية البحث و التطوير ، بينما ركز لوكاس على رأس المال البشري في بناء نموذجه في حين ركز بارو " Barro" على البنية التحتية و النفقات الحكومية و هدا ما سنتناوله في الحين.

- **نموذج بارو 1990:** تلعب برامج الاستثمارات العمومية التي تسطرها الدول دورا كبيرا في على إخراج الاقتصاد من دائرة الركود و إحداث تنمية اقتصادية خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من التخلف ، ولعل أهم الدراسات في هدا المجال دراسة للاقتصادي بارو من خلا ل إسهاماته في نظريات النمو الداخلي المنشأ بحث ركز على الرأس المال العام كمحفز للإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية ، و دوره في تحقيق نمو مستقر بالنسبة للدول في المدى الطويل. لقد قام بارو بتوسعة دالة الإنتاج التقليدية(**كوب دوقلاس**) بإدخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص(K) و العمل (L) .وفيما يلي عرض مختصر للمنهج الرياضي الذي اعتمده بارو والذي سمح له بحساب المعدل الأمثل للضريبة الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي

$$y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

لقد حاول في هدا النموذج إثبات العلاقة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة (للنفقات العامة الإنتاجية) يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل ؛ لكن عند مستوى محدود، ثم يصبح له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرين بما يعرف في الأدبيات الاقتصادية" بمنحنى " BARS ، ومن خلال الشكل رقم 1 الذي يوضح العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، كم هو موضح في الشكل رقم1

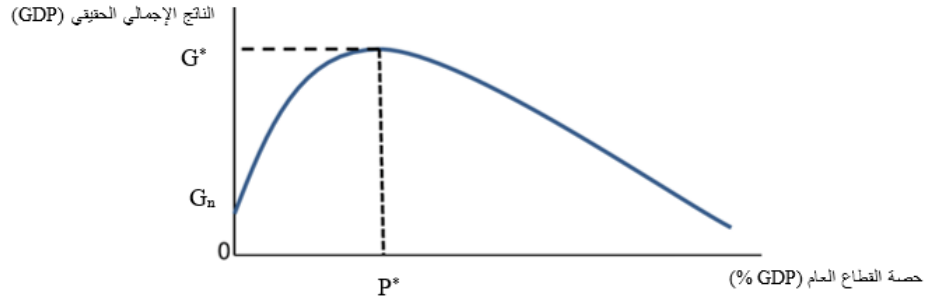

ووفقا للشكل فإن العلاقة بين النفقات الحكومية ومعدل النمو الاقتصادي ليست علاقة خطية بل تأخذ شكل مقلوب حرف " U". بمعنى حدوث نمو اقتصادي متصاعد في البداية استجابة لتزايد النفقات الحكومية السنوية، بعدها يعود المنحنى في السنوات اللاحقة ليأخذ اتجاها تنازليا، أي التناقص المستمر في معدلات النمو الاقتصادي حتى تصبح قيمها سلبية .نتيجة لذلك، سيكون من الضروري تقليص حجم الدولة من أجل زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة فإن الزيادة الإضافية في الإنفاق العام تعني فقط الركود

الاقتصادي والانكماش. مما يعرقل الإنتاج, بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل و يخفض الطلب الكلي و بالتالي سيعيق النمو.[4]

2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي، إلا أن هناك قلة من الدراسات التي عالجته على المستوى الإنفاق المحلي، وسنحاول في هذا الجزء عرض مجموعة من بين هذه الدراسات كما يلي:

- **دراسة إيمان بوعكاز 2015**: عالجت الدراسة موضوع أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة خلال الفترة 2001-2011.وقد توصلت الدراسة إلى كون سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما يعني الإنفاق العمومي لا يحدث أي أثر على النمو الاقتصادي من خلال أي قناة، وأن السياسة الاقتصادية الكينزية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغير في الطلب الكلي، وهو الشيء الذي دفع بالسلطات العامة إلى تغطية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد من الخارج.[5]
- **دراسة (هجرس (2016)**: تم التطرق في هده الدراسة على واقع و أثر الاستثمار العمومي على ديناميكية التنمية المحلية المتوازنة في مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف خلال ثلاثة مخططات تنموية ببرامجها المتعددة بين 2000-2014 وهذا من خلال دراسة نشاط البرنامجين PCD و PSD ، فقد تبين أنه رغم النتائج الايجابية التي حققتها البرامج ألتنموية في بعض المناطق و في بعض القطاعات التنموية ، إلا أنها تبقى غير كافية و تفتقر للفعالية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي صرفت لتجسيد مشاريع التنمية المحلية ، كما أنها لم تؤسس لتنمية متوازنة و مستدامة بخلقها لاختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية و بين مناطق الإقليم الواحد بحكم اهتمامها بالأقطاب وإهمالها للمناطق النائية المعزولة الواقعة على الأطراف الجنوبية و الشرقية من إقليم الهضاب العليا ، التي ما تزال تعاني من مشاكل التخلف الإقصاء و التهميش[6].
- **دراسة بن عناية جلول و سرير عبد القادر2016**: تم التطرق في هذه الدراسة إلى تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، حيث اعتمد الباحث نموذج بارو الذي يعتمد على دالة كوب دوغلاس الموسعة ،في تكوين نموذج قياسي يظهر فيه الإنفاق الحكومي كأحد المتغيرات المتغيرات المستقلة إضافة إلى متغيرتي حجم العمالة ورأس المال،، باستخدام نموذجVAR . تشير نتائج الدراسة أن متغير حجم الناتج الداخلي الخام ترتبط بعلاقة عكسية مع متغير حجم العمالة، وهذا يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد يفسر ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر، الذي لا

---

[4] إسماعيل محمد بن قانة. (2012). اقتصاد التنمية نظريات- نماذج - استراتيجيات. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى

[5] بوعكاز ايمان ، (2015) أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دكتوراه جامعة باتنة

[6] هجرس منصور بزيان عبدالمجيد. (2016). واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارهما على التنمية المحلية المستدامة حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف مجلة علوم و تكنولوجيا. *مجلة علوم و تكنولوجيا عدد 43*

يعتمد إلى حد بعيد على توظيف الكفاءات، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الوطني، وهو ما قد يؤثر سلبا على حجم الإنتاج،أما بخصوص معلمتي رأس المال وحجم النفقات العامة فيمكن قبولها من الناحية الاقتصادية[7].

- **دراسة نور الدين بلقليل (2017)** : حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) في دعم وتقوية المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015 لبلديات دائرة أولاد دراج. وقد تم التوصل إلى أن : للمخطط البلدي للتنمية أهمية كبيرة في التنمية المحلية خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة موضوع الدراسة والتي يكون تمويلها الذاتي ضعيف.كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي أحد الآليات المهمة في خلق نوع من التوازن الجهوي للتنمية وعنصر مهم في تقوية المخطط البلدي للتنمية، غير أنه مشاريعه ومبالغه المالية الممنوحة في إطار هدا البرنامج تعتبر أقل مقارنة مع البرامج المعبر عنها في المخططات الخماسية السابقة[8].
- **دراسة بن عزة هناء2017**: توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سالب و معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل ، أما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين أن له اثر موجب و معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل . وقد أوصت الدراسة في الأخير، بإعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتّبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر[9]
- **دراسة بن على قريجيج 2018** : توصلت الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحققة في فترة الدراسة من 1990-2017، حيث أن زيادة النفقات ب 1 بالمائة أدى إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي ب1.21بالمائة غير أنه في الأجل الطويل أثبت أن ارتفاع مستوى النفقات العمومية ب1 بالمائة يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي ب2.036 بالمائة ،و هذا راجع إلى غياب إستراتيجية تسيير وتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة حسب الدراسة [10]
- **دراسة مختار رنان 2019** : لقد أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة المعنونة بحجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1973 -2019 أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يقدر ب 29 % خلال فترة الدراسة.كما توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أن الإنفاق العام في الجزائر يعمل في طور غير كفء، وتحديداً خلال السنوات الأخيرة أي منذ سنة 2006 ، فالإنفاق الحكومي في الجزائر بوتيرته الحالية لا يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي[11].

---

[7] عناية جلول و سرير عبدالقادر. (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد2*

[8] الهاشمي بن واضح و نور الدين بلقليل. (2017). برنامج توطيد النمو الاقتصاديكممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الجزائر، العدد 8*

[9] بن عزة هناء. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990-2014. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 1 المجلد 4*

[10] بن قريجيج على. (2018). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 – 2017 . مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال العدد 6 المجلد2

[11] مختار رنان. (2019). حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1973 - 2019 . مجلة رؤى اقتصادية، ع مجلد 2

3. واقع التنمية المحلية في الجزائر:

1-1 مخططات التنمية الوطنية و المحلية

بادرت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى وضع التنمية المحلية كهدف تسعى لتحقيقه، من خلال تبني مخططات تنموية محلية ممثلة في المخططات البلدية للتنميةPCD ، والمخططات القطاعية للتنميةPSD ، بالإضافة إلى البرامج ذات الطابع الوطني ، ووصولا إلى التوجه الجديد للدولة الجزائرية والرامي إلى تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل.. ، مع رصد اعتمادات مالية معتبرة لتجسيدها بغية تجسيد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة المواطنين،.. وعليه سنحاول الإحاطة وتسليط الضوء باختصار على مجمل هذه البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004** :هو عبارة عن برنامج تنموي حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار حوالي 7 ملايير دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا،يضاف إلى هدا غلاف مالي يفوق خمسة مليار د.ج كإنفاق عمومي سنوي يكمل دعم الإنعاش في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب و برامج الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية . أما بخصوص المبلغ المخصص للتنمية المحلية و المقدر ب 115 مليار د.ج لقد كان الهدف منه تحقيق تنمية محلية و الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، وقد تضمن البرنامج على الخصوص :إنجاز مشاريع البني التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات و إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية [12].
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009** :هو برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بمبلغ قدره 150 مليار دولار ما يعادل 4202 مليار د.ج، يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير المنشآت القاعدية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان . قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة .أما بخصوص المبلغ المخصص للتنمية المحلية و المقدر ب 115 مليار د.ج لقد كان الهدف منه تحقيق تنمية محلية و الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، وقد تضمن البرنامج على الخصوص: إنجاز مشاريع البني التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات و إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية
- **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014** :يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعتمار الوطني، امتد من 2010 إلى غاية 2014 بنفقات قدرت بحوالي 21.214 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار خصص لشقين أساسيين وهما: استعمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار د.ج

[12] هدى بن محمد 2020 عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر 2001 -2019 مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس ص 35- 68

ما يعادل 130 مليار دولار ، والشق الثاني: مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار ، كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية .

يلاحظ في هدا البرنامج أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة % 49.5 من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته % 31.5 من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019**: يتمثل في المخطط الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019. رصدت له الدولة نحو 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، يهدف هدا المخطط إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية و تحقيق معدل نمو يقارب 7 % في آفاق 2019 بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600مليار دينار.
- **البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا**: استفادت ولايات الجنوب من العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية ضمن برنامج أطلق سنة 2006 (الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب) من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.
- **برامج التكفل بمناطق الظل**: خصصت الدولة في إطار برامج التكفل بمناطق الظل اعتمادات مالية هامة لإنجاز هذه المشاريع لتوفير الضروريات لهذه المناطق ترتكز على عنصرين أساسيين، الأول يرتكز في تسجيل عمليات التي لها الأثر المباشر والسريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة و الإسراع في تسجيلها مع مراعاة مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني عبر ممثلي الأحياء والقرى في ترتيب الأولويات وتسجيل العمليات منذ البداية والذي تم عبر تطبيق معلوماتي تم تطويره من طرف الدائرة الوزارية وسمحت بإحصاء العجز بالاعتماد على 16 مؤشرا للتقييم منها :التكلفة، قصر مدة الانجاز، والأثر الايجابي والمباشر على تلك المناطق، أما العنصر الثاني يتمثل في تبني حلول ظرفية استباقية في انتظار استكمال المشاريع المنطلقة والتي تحتاج إلى أجال طويلة لتجسيدها. فيما يلي نعطي بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسبة الانجاز المنتظرة إلى غاية نهاية عام2021

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة : 13.587 منطقة
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية : 32.7000مشروع
- السكان المعنيون : 8.5مليون أي حوالي 20 % من مجموع السكان
- الغلاف المالي اللازم : 480.42مليار د.ج
- المشاريع التي تتوفر على التمويل : 12.841بمبلغ اجمالي قدره : 188.42مليار
- المشاريع التي لا تتوفر على التمويل :19.859 بمبلغ إجمالي قدره :292مليار

وقد وزعت الأهداف و الحصيلة حسب كل سنة:

- الهدف المتوخى في سنة 2020 :إنجاز8143 مشروع
- الهدف المتوخى في سنة2021 :إنجاز4698 مشروع
- حصيلة إنجاز البرنامج بعنوان سنة 2020:7.276 مشروعًا أي نسبة 89.35% من الأهداف المحددة المشاريع الجارية: 2914مشروعًا، منها1268 مشروعًا بنسبة إنجاز تزيد عن50%

مشاريع لم تنطلق بعد:2651 مشروعاً، محل إجراءات إدارية[13]

2-1 تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات وبجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة من خلال مربع كالدور السحري الجدول الملحق ي يوضح المؤشرات الأربعة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن برامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر منذ2001 إلى غاية 2019 كان لها الدور الكبير في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية الخاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليص من معدل البطالة والرفع من مستوى التشغيل و التخفيف من معدلات الفقر، إلا أن هده المؤشرات والتوازنات التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خلال هذه البرامج لم تكن في مستوى الأهداف المرسومة وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية (المرتبة 108عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016) ، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي متنوع خالق للقيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.

كما لوحظ أيضا أن آثار هذه السياسة الإنفاقية التوسعية كانت ظرفية و مرهونة إلى حد ما بمدى استمرارية هذه النفقات و يعوذ ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات فضلا عن تباطأ مسار الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى تضخم تكلفة الإنفاق العمومي نتيجة إعادة تقييمها المستمر .

إن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر إلى المشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع و عدم مرونته مما أدى إلى زيادة حجم الواردات لسد احتياجات الطلب الكلي المتزايد.

لا نحتاج إلى تفصيل بشأن واقع التنمية المحليّة في الجزائر ، على الأقل قياسًا بحجم الأموال المهدورة، لكن الأهم هو التساؤل الملحّ عن الأسباب الموضوعيّة والذاتية التي أدت إلى ذلك، وهُنا لا يمكن الوقوف على كل المسببات والخلفيات التي ترتبط أصلاً بنمطية المخططات والبرامج التنموية لمعرفة هل الإشكالية في المخططات التي رُسمت لتجسيد التنمية، وهل المشكلة في نقص الموارد، بل هل المشكلة في عدم توفّر الكفاءة اللازمة لتجسيد تلك التنمية بمعاييرها؟ أو يتعداه إلى الإعلان عن فشل بناء النموذج الاقتصادي الذي تمّ إتّباعه منذ الاستقلال.

[13] معتوق صابر2021 قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد الخاص01 ، ص284-294

4- دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي المحلي على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي خلال الفترة (1980- 2020):

4-1 النموذج القياسي:

سوف نستخدم في هده الدراسة دالة النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية و هدا لقياس الإنفاق الحكومي المحلي و الوطني على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ،حيث تعد هده الدالة أكثر شيوعا و استعمالا في مختلف الدراسات و التي تعتبر الإنفاق الحكومي المحلي على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي متغيرات مستقلة ، حيث يؤخذ في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$PGDP = F(GCF . PSD. PCD.)$$

- **PGDP**: نصيب الفرد من الدخل الإجمالي
- **GCF**: إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- **PSD**: اعتمادات مخصصة لبرنامج التنمية حسب القطاعات
- **PCD** : اعتمادات مخصصة لبرنامج التنمية المحلية

وبعد إدخال اللوغاريتم و ذلك لتفادي مشاكل عدم الخطية ، وكذا تمكننا هذه الصيغة من حساب المرونات الخاصة بكل متغير يصبح النموذج بالشكل التالي

$$LPGDP = a + a1\ L\ GCF + a2\ L\ PSD + a3\ L\ PCD + \varepsilon t$$

4 .2. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

أما فيما يخص مصادر البيانات المتعلقة بالاعتماد ات المخصصة للإنفاق الحكومي فتم الحصول على البيانات من بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء و وزارة المالية، في حين تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المتبقية من قاعدة بيانات البنك العالمي، مؤشر التنمية العالمية.

4.3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

استخدمت العديد من الدراسات في تقدير علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات مثل Engle and Granger (1987)و Johannsen(1988)،Johannsen and Juselius (1990) .لكن، تطبيق هذه التقنيات تتطلب أن تكون المتغيرات لها نفس درجة الإستقرارية بحيث لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة ، أي I(0) و I (1) ، كما تضعف تقديراتها في حالات العينات الصغيرة، وبالنظر إلى محدودية هذه التقنيات، تم تطوير منهجية أخرى من طرف كل من ، Pesaran& Shin(1999)، Pesaran(2001) عرفت بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) التي يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I (1) أو حتى خليط من الاثنين معا ، بالإضافة إلى مجموعة الميزات التالية:

- أن نتائج تطبيقها تكون أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة و كفؤة ، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.
- إن هذه المنهجية تعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛

و عموما يتطلب تقدير نماذج الARDL المرور بالمراحل الأساسية الأربعة التالية:

1. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة
2. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود (Bounds Test) .
3. تقدير علاقات الأجل القصير و الطويل
4. الاختبارات التشخيصية للنموذج

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من PESARAN ET AL (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0+\alpha_1 x_{t-1}+ \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1}\beta_1\Delta x_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2}\beta_2\Delta y_{t-J}$$

تمثل α_0 ، α_1 معلمات العلاقة طويلة الأجل ، بينما تعبر معلمات الفروق الأول (B_1,B_2) معلمات الفترة القصيرة.

4 –4 نتائج الدراسة التطبيقية

- **دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:**

قبل تقدير النموذج واختبار جودته وتشخيصه لابد من تأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي حتى لا نقع في ما يسمى بالانحدار الزائف، وذلك بغرض معرفة في أي رتبة تستقر السلاسل الزمنية سيتم اعتماد على أهم اختبارات جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF) (–و فيلبس–بيرون(PP) ،والملخصة في الجدول التالي(رقم 01):

جدول1 رقم إستقرارية السلاسل الزمنية:

PP		ADF		difference	المتغيرات
t–stat	5% C.V	t–stat	5% C.V		
0.7957	3.526609–	0.7942	–3.529758	lPGDP	lPGDP
0.0100	1.949609–	0.0110	–1.949609*	D (lPGDP)	
0.9463	–3.526609	0.8564	–3.529758	lGCF	lGCF
0.0749	–1.611593	0.0608	–1.949609*	D(lGCF)	
0.5062	–3.526609	0.6093	–3.526609	lPS**D**	lPSD
0.0000	–2.938987	0.0000	–2.938987*	D(lPS**D**)	
0.0263	–2.936942*	0.0056	–3.526609*	lPCD	**lPCD**
0.0000	–2.938987*	0.0000	–2.938987*	D(lPCD)	

مخرجات برنامج Eviews 9

بعد إجراء اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية أظهر الجدول أعلاه وجود خليط من تكامل المتغيرات المستقلة، والذي يشير بوضوح بأن جميع المتغيرات الدراسة ساكنة في الفرق الأول بالتالي رفض فرضية العدم قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني

خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول إن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1980 إلى2020. و مستوفي الشروط التي يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى(0)I أو متكاملة من الدرجة الأولى(1) I أو حتى خليط من الاثنين معا.

- **منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:**

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) ، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LPGDP = \alpha + B_1 LPGDP_{t-1} + B_2 LGCF_{t-1} + B_3 LPSD_{t-1} + B_4 LPCD_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LPGDP_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LGCF_{t-p} \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LPSD_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta PCD_{t-p} + \varepsilon t$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي :

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات $H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3= \beta_2=\beta_2=\beta_3= 0$ النموذج:

$$H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3= \beta_4=\beta_5=\beta_6= 0$$

والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald_ احصاءة F لنموذج ARDL(الملحق 1)

الجدول 03: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F–statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	6.21		
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية10%	3.2	2.37	
عند مستوى معنوية 5%	3.67	2.79	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 2.5 %	4.08	3.15	
عند مستوى معنوية 1 %	4.66	3.65	

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج اختبار الحدود لهذا النموذج نلاحظ إن قيمة إحصائية فيشر للمتغيرات المبطأة تساوي6.21 اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و2.5% و 5% و 10% مما يعني قبول الفرضية البديلة و رفض فرضية العدم ، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات التفسيرية و بالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة .

➢ **اختبار جودة النموذج المقدر:**

بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الخطوة السابقة، لابد من التحقق من خلو النموذج من المشاكل القياسية المحتملة، حيث للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبارBreusch-Pagan-Godfrey وبالنسبة للنموذج لابد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.751328	Prob. F(2,18)	0.4860
Obs*R-squared	2.850804	Prob. Chi-Square(2)	0.2404

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.75 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.48) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال Obs*R-squaredالمحسوبة يساوي (0.24) وهو أكبر من (5%) فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبارJarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي. وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي(Eviews. 9) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Beraوالاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

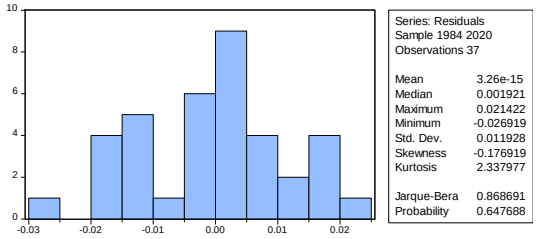

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.64) وهي أكبر من (5%)، ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

- **تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL**

بعد التأكد من وجود علاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية يتم تقدير معلمات نموذج**ARDL** للأجلين الطويل والقصير

- **تقدير العلاقة في المدى الطويل**
- نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار(AKAIKE)

- **تقدير العلاقة في المدى الطويل**

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار(INFORMATION CRITERION AKAIKE)

الجدول 04نتائج العلاقة في المدى الطويل

المتغير التابع PGDP			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الاحتمال**
GCF	-0.122066	-2.479582	0.0222
PCD	0.034139	0.446182	0.6603
PSD	0.167525	4.906564	0.0001

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معالم النموذج للمتغير التفسيري المتمثل في الاعتمادات المخصصة للتنمية المحلية للبلديات PCD ليس لها دلالة معنوية مما يدل على عدم تأثيره على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1980-2020) في المدى الطويل، هذه النتيجة تؤكد ما ذهبت إليه إستراتيجية **روزنشتين – رودان** بأن عدم كفاية الأموال المخصصة للتنمية من شأنها أن تبطل مفعول الدفعات الضئيلة ومن ثم ترجع الاقتصاد إلى حالة التخلف ، نظرا لان عوامل المقاومة الداخلية التي يزخر بها الاقتصاد المتخلف.

في حين تعتبر الاعتمادات المخصصة لبرنامج التنمية حسب القطاعات**PSD** علاقة طردية ومعنوية بحيث الزيادة ب 1% مرونة في الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات تقابلها زيادة بمقدار 16% في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) في المدى الطويل . وهدا ما أكدته دراسة **دراسة** Ying Wu بأن الإنفاق العمومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Shih-Ying Wu, 2010). بينما نلاحظ معنوية معامل تأثير إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحيث الزيادة ب 1% تقابلها نقصان بمقدار 12% في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في الجزائر.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL**:

على ضوء نتائج معادلتي الأجل الطويل و القصير لنموذج ARDLالسابقة نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأECTt-1 جاءت معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة و تعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، لتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ والبالغة 0.34 ، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي **PGDP** يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية

بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1)و التي تعادل 34% ،أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي **PGDP** خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمه التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل34% من هذا الانحراف في الفترة (t) ،كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي **PGDP** يستغرق ما يقارب 0.34/1 =2.94 ، في حدود ثلاثة سنوات في المتوسط .للتعديل باتجاه قيمته التوازنية، أي بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير المتغيرات المفسرة.

كما نلاحظ حسب الجدول التالي :

الجدول 05: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع D(PGDP)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
D(LGCF)	0.081463	3.057994	0.0062
D(LPCD)	0.006870	1.018374	0.3207
D(LPSD)	0.034828-	-2.019206	0.0571
CointEq(-1)	-0.342954	-6.106834	0.0000
المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9			

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية و معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت و الاعتمادات المخصصة لبرنامج التنمية حسب القطاعاتPSD على الناتج المحلي الإجمالي PGDP في المدى القصير كما كان عليه الحال في المدى الطويل .أما متغير المخصصة للتنمية المحلية للبلديات PCD فهي غير معنوية بتاتا.

➢ **اختبار استقرار النموذج :Stability Test** وفقا ل **Pesaran and Pesaran** يجب التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن .و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual, CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual Residual CUSUMSQ). و الشكلين المواليين يظهران نتائج الاختبار كالأتي

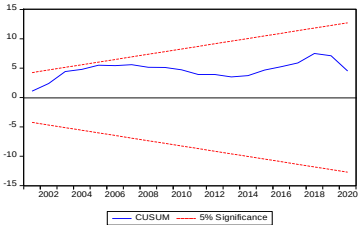

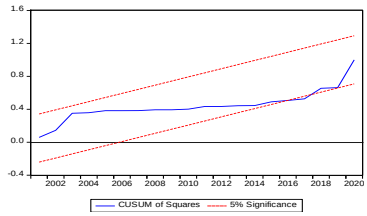

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج Ardl بالشكلين تقع داخل حدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل.

خاتمة

استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة أثر كل من الإنفاق الحكومي بشقيه القطاعي و البلدي على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ، وتحديد النموذج الأمثل الذي يمكننا من معرفة دور كل متغير و مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي ،و هذا بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، و على ضوء التحليل القياسي لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو في الجزائر خلصت الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة نسبيا بين الإنفاق الحكومي القطاعي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بعوامل اقتصادية أخرى إضافة لهذين المتغيرين.

إن السياسة الإنفاقية في الجزائر مشروعا أوسع من مجرّد برامج و مرافق وخدمات و بنى تحتية ، لأنّ الإشكالية أكبر، وطرفا معادلتها، قواعد الحكامة و التنمية المستدامة التي تنصب ضمن رؤية استشرافية قوامها الاحتياجات التنموية الحقيقية ، وصولا إلى إقرار منهجيات للعمل، مركزها الكفاءة بأفراد ومؤسسات مؤهلة ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية و الاقتصادية وتوظيفها بشكل يوفق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل تطبيق نظام الحكم الراشد للإدارة المحلية، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزاته.

قائمة المراجع:

- عجيمية محمد عبد العزيز 2006 التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ص73
- إسماعيل محمد بن قانة. (2012). اقتصاد التنمية نظريات- نماذج – استراتيجيات. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى
- بوعكاز ايمان ، (2015) أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دكتوراه جامعة باتنة
- هجرس منصور بزيان عبدالمجيد. (2016). واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارهما على التنمية المحلية المستدامة حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف مجلة علوم و تكنولوجيا. *مجلة علوم و تكنولوجيا عدد 43*
- عناية جلول و سرير عبدالقادر. (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد2*
- [1]الهاشمي بن واضح و نور الدين بلقليل. (2017). برنامج توطيد النمو الاقتصاديكممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الجزائر، العدد 8*
- [1]بن عزة هناء. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990-2014. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 1 المجلد 4*
- بن قريجيج على. (2018). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 – 2017 . *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال العدد 6 المجلد2*
- رتيعة محمد بوعزة زياد .(2019) .استخدام نموذج ARDLلقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت .*مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد / 09العدد* 72
- مختار رنان. (2019). حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1973 – 2019 . *مجلة رؤى اقتصادية، ع 09 – مجلد 2*
- هدى بن محمد 2020 مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس – عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر 2001 -2019 ص 35- 68

- معتوق صابر2021 قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد الخاص01 ، ص284-294

الملاحق

ARDL Bounds Test
Date: 11/23/21 Time: 13:46
Sample: 1984 2020
Included observations: 37
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.215570	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

ARDL Bounds Test
Date: 11/23/21 Time: 22:10
Sample: 1984 2020
Included observations: 37
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.215570	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

ARDL Cointegrating And Long Run Form

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LPGDP
Selected Model: ARDL(4, 1, 4, 4)
Date: 11/23/21 Time: 22:09
Sample: 1980 2020
Included observations: 37

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPGDP(-1))	0.359971	0.161647	2.226893	0.0376
D(LPGDP(-2))	0.197867	0.164672	1.201583	0.2436
D(LPGDP(-3))	0.588272	0.184072	3.195886	0.0045
D(LGCF)	0.081463	0.026639	3.057994	0.0062
D(LPCD)	0.006870	0.006746	1.018374	0.3207
D(LPCD(-1))	0.006543	0.008241	0.793975	0.4365
D(LPCD(-2))	0.020082	0.007067	2.841698	0.0101
D(LPCD(-3))	0.012278	0.005984	2.051781	0.0535
D(LPSD)	-0.034828	0.017248	-2.019206	0.0571
D(LPSD(-1))	-0.054054	0.015877	-3.404640	0.0028
D(LPSD(-2))	-0.098133	0.017738	-5.532458	0.0000
D(LPSD(-3))	-0.023602	0.017650	-1.337197	0.1962
CointEq(-1)	-0.342954	0.056159	-6.106834	0.0000

Cointeq = LPGDP - (-0.1221*LGCF + 0.0341*LPCD + 0.1675*LPSD + 12.3425)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGCF	-0.122066	0.049228	-2.479582	0.0222
LPCD	0.034139	0.076513	0.446182	0.6603
LPSD	0.167525	0.034143	4.906564	0.0001
C	12.342496	0.318339	38.771564	0.0000

The Sectoral development Plan (PSD) affects the local development more than other mechanisms

- The Municipal development Plan (PCD) mechanism affects the local development at a lower rate than the Sectoral development Plan (PSD)

تحليل أداء البرامج من خلال مربع كالدور السحري

البرامج	متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام	متوسط معدل البطالة%	متوسط معدل التضخم%	متوسط ميزان المدفوعات مليار دولار
دعم الإنعاش الاقتصادي	4.70	24	3.45	-7.84
التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	3.54	12.58	3.52	29.10
برنامج التنمية الخماسي	3.12	10.28	4.70	-9.98
توطيد النمو الاقتصادي	2.04	11.27	4.25	-15.01

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر